

4 July 2019

Arabic

Original: English*

الاجتماع التاسع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية
المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا
بالاكلافا، موريشيوس، ١٦-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**
الحالة الراهنة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على التصدي
لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها

الحالة الراهنة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن حالة الاتجار بالمخدرات في المناطق التي تغطيها المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب) في أفريقيا، وهي المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها والمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي والمكتب القطري لنيجيريا، وما يتصل بذلك من جهود بذلت للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها في الفترة المنقضية منذ الاجتماع الثامن والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، الذي عُقد في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، من ١٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٢- وتتسق سياسات المكتب وجهوده الرامية إلى معالجة مسائل المخدرات في أفريقيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخصوصاً الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة (بشأن تعزيز السلام، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والعربية والفرنسية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.

** UNODC/HONLAF/29/1



وشاملة للجميع على جميع المستويات)، وكذلك الهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف ١٧ (تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة). وتنفذ جميع الأنشطة ضمن إطار برامج إقليمية تعمل كأطر لتنفيذ المشاريع.

ثانياً - المبادرات على نطاق أفريقيا

٣- لا تزال غرب أفريقيا منطقة عبور مهمة للاتجار بالمخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا. وفي إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، أنشئت وحدات لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبدأت عملها في سيراليون وغينيا-بيساو وكوت ديفوار وليبيريا من أجل الحد من تعرض المنطقة للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وتعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بإنفاذ القانون والعدالة، وبناء القدرة على تحسين التعاون في مجال إنفاذ القانون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٤- وفي الأشهر الأخيرة، أبلغت وحدات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التابعة للمبادرة عن ضبط شحنات كبيرة من الكوكايين في المنطقة. ففي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ضبطت الشرطة القضائية في كابو فيردي كمية من المخدرات على متن سفينة قادمة من بنما. وعثرت الشرطة في السفينة على ٩ ٥٧٠ كيلوغراما من الكوكايين داخل ٢٦٠ رزمة، في واحدة من أكبر الضبطيات في تاريخ الشرطة القضائية. واحتجزت الشرطة أحد عشر شخصا وأحالتهم إلى السلطات القضائية المختصة في البلد. وفي ٩ آذار/مارس ٢٠١٩، ضبطت حكومة غينيا-بيساو ٧٨٩ كيلوغراما من الكوكايين نتيجة لعملية "كاراباو" التي نفذت بقيادة وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والشرطة القضائية في غينيا-بيساو. وكانت هذه أكبر ضبطية مخدرات على الإطلاق في غينيا-بيساو.

٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نفذ جهاز مكافحة المخدرات في ليبيريا وموظفو وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البلد عمليتين مشتركتين فعّالتين أفضتا إلى ضبط ٢٦ كيلوغراما من الهيروين بقيمة قدرها ٩١٠ ٠٠٠ دولار وإلى اعتقال ثمانية أفراد.

٦- وأبلغت وحدة مراقبة الموانئ في كوتونو، وهي جزء من برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين المكتب ومنظمة الجمارك العالمية، عن ضبط كمية كبيرة من الترامادول. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، ضبطت وحدة مراقبة الموانئ أربع حاويات تحتوي على ٥٩,١٩٤ طناً من الترامادول.

٧- وفي الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، واصل المكتب عمله على تدعيم قدرة حكومة غانا وأجهزة إنفاذ القانون الوطنية والمجتمع المدني على التصدي على نحو ملائم للخطر المتنامي الذي يشكله الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وعلى تدعيم نظام العدالة الجنائية. وفي إطار "مشروع تقديم المساعدة التقنية للسلطات الغانية من أجل مواجهة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة" الذي يموله مكتب شؤون مكافحة المخدرات وإنفاذ القانون، التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، يقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دعماً شاملاً لوحدات إنفاذ قانون المخدرات، التي تمثل جزءاً من إدارة التحقيقات الجنائية التابعة لجهاز الشرطة في غانا، وكذلك لأجهزة إنفاذ القانون الشقيقة، بهدف

تمكينها من التصدي بفعالية للتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتصل به من جريمة منظمة في البلد. وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩، أبلغت وحدات إنفاذ قانون المخدرات هذه عن ضبط كميات من القنب والكوكايين والترامادول والهيريون واعتقال ٤٩ شخصا. وقد عززت أجهزة إنفاذ القانون الوطنية والمدعون العامون الوطنيون تعاونهم على تنسيق الملاحقة القضائية لجرائم الاتجار بالمخدرات.

٨- وواصل مشروع التخاطب بين المطارات، الذي ينفذه المكتب بالشراكة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية، دعم ١٥ فرقة عمل مشتركة مختصة بالاعتراض في المطارات في جميع أنحاء أفريقيا. فنفذت أنشطة لبناء قدرات فرق العمل المشتركة المختصة بالاعتراض في المطارات في بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وغامبيا وغانا وغينيا-بيساو وكابو فيردي والكاميرون (دوالا وياندي) وكوت ديفوار ومالي والنيجر ونيجيريا (أبوجا ولاغوس)، استُخدم فيها مزيج من حلقات العمل الوطنية والإقليمية وتقديم التوجيه أثناء العمل. وقدم الدعم أيضا لإنشاء فرق عمل مشتركة جديدة مختصة بالاعتراض في المطارات في إثيوبيا وكينيا وموزامبيق. واستمرت الشراكات مع الجزائر وجنوب أفريقيا والمغرب (بصفتها بلداناً منتسبة). وجرى أثناء هذه الفترة، تدريب ٦٣٩ شخصا (٢٠ في المائة منهم من النساء).

٩- كما شاركت فرق العمل الأفريقية المشتركة المختصة بالاعتراض في المطارات في ست عمليات مشتركة، منها عملية "كوكير" (التي ركزت على الاتجار بالكوكايين)؛ وعملية "كريمفار" (التي ركزت على اعتراض المستحضرات الصيدلانية غير المشروعة)، ونظمتها منظمة الجمارك العالمية؛ وعملية "سمك التنين" (التي ركزت على الاتجار بالمخدرات غير المشروعة)، ونظمتها الإنتربول. وإضافة إلى ذلك، شاركت جميع البلدان الأفريقية المنضوية ضمن شبكة التخاطب بين المطارات في الاجتماع العالمي السادس للشبكة الذي عُقد في ليون، فرنسا، في شباط/فبراير ٢٠١٩، والذي شارك فيه أيضا عدد من موظفي إنفاذ القانون من فرق العمل المختصة بالاعتراض في المطارات في بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي والشرق الأوسط، وكذلك ممثلو عدد كبير من المنظمات الإقليمية والدولية.

١٠- ونتيجة لذلك، ضبطت فرق العمل الأفريقية المختصة بالاعتراض في المطارات، أثناء الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ٢٢٧ كغ من الكوكايين، و٢٤١ كغ من القات، و٢,٥ طن من القنب، و١٤٧ كغ من الميثامفيتامين، و٩٥ كغ من الهيريون، و٢٠٤ كغ من السلائف، إلى جانب ٦,٢ أطنان من الأدوية المزيفة، و٢,٦ مليون دولار من النقد غير المصرح عنه، و٢٦٧ كغ من السجائر والتبغ، و٣٥٢ كغ من العاج، و٥١٣ كغ من حراشف آكل النمل البنغولي، و٤ كغ من الذهب، إلى جانب عدد من جوازات السفر الزائفة والتأشيرات المزورة.

١١- ويضطلع البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، بدعم من الاتحاد الأوروبي وجهات مانحة أخرى، بعمل طويل الأمد في مجال مكافحة القرصنة والجرائم البحرية، موسعا نطاق عمله ليشمل كامل إقليم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) وكذلك بلدان خليج غينيا. وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩، ركزت الأنشطة على تحسين الحوكمة البحرية مع التركيز على إصلاح المعايير السائدة في مجال سيادة القانون وعلى تقييم الأطر

القانونية وفرض تدابير جديدة، ووضع مذكرات تفاهم بشأن أشكال الملاحقة القضائية. وتخص هذه المبادرة القانونية بنن وتوغو والسنغال وغانا وكابو فيردي وكوت ديفوار وليبيريا ونيجيريا.

١٢- كما قدّم البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية مساعدة تقنية في مجال بناء قدرات أجهزة خفر السواحل في كل بلد من خلال انتداب موجه مقيم لتنسيق التمرينات على استخدام السواحل في عرض البحر، وإعداد إجراءات تشغيل نمطية ودورات تدريبية مختلفة. وهذه المساعدة التقنية اليومية تساعد الدول الساحلية على التوصل إلى فهم أفضل لطبيعة الشبكات الإجرامية عبر الوطنية وعلى تفكيك تلك الشبكات. فقد انتدب موجهون إلى كابو فيردي، حيث نفذ جهاز خفر السواحل في أيلول/سبتمبر تمريناً ينطوي على الاستعانة بالسواحل في عرض البحر ويستند إلى سيناريو محدد لعملية اعتراض شحنة مخدرات، تحت إشراف أحد خبراء المكتب؛ وإلى غينيا-بيساو، حيث درّب الموجه جميع أجهزة إنفاذ القانون البحري؛ وإلى سيراليون وليبيريا، حيث تمكنت السفن من تحسين قدراتها على مراقبة البيئة البحرية من خلال زيادة المهارات في مجال الهندسة البحرية؛ وإلى غانا وتوغو، حيث قدمت إلى جميع أجهزة إنفاذ القانون البحري توجيهات بشأن اعتراض شحنات المخدرات.

١٣- وفي إطار الأنشطة التي اضطلع بها برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين المكتب ومنظمة الجمارك العالمية، نُفذت بعثات تقييم بهدف إنشاء وحدات متخصصة مشتركة بين وكالات متعددة لمكافحة الاتجار غير المشروع في ميناء مابوتو ومطارها، وفي ميناء والفيس بي، ناميبيا؛ كما أُحرقت تقييمات للمراكز الحدودية في نامانغا، وعلى الحدود بين جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، وعلى الحدود بين أوغندا وكينيا بالقرب من بلدي مالابا، كينيا، وبوسيا، أوغندا.

١٤- وفي الفترة بين تموز/يوليه وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عُقدت دورات تدريبية نظرية وعملية بهدف إنشاء وحدات لمراقبة الشحن الجوي في مطار جومو كينيا الدولي في نيروبي ومطار عنيتي الدولي في أوغندا، وكذلك في مطار مابوتو الدولي؛ كما عُقدت، في نيسان/أبريل ٢٠١٩، دورات تدريبية نظرية لوحدات في مينائي مابوتو وخليج والفيس، في حين تلقت وحدات مراقبة الموانئ العاملة بالفعل توجيهات مستمرة.

ثالثاً - مبادرات التعاون الإقليمي

١٥- في عام ٢٠١٨، نفذ المكتب مشروعاً دولياً إقليمي بين غامبيا وغينيا-بيساو والسنغال يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية ودون الإقليمية على كشف الجرائم العابرة للحدود والتحقيق فيها. وفي إطار هذا المشروع، أعد المكتب ودعم عملية "الطرق المفتوحة" المشتركة الابتكارية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بهدف توطيد التعاون والتنسيق عبر الحدود بين السنغال وغامبيا وغينيا-بيساو في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وشارك أكثر من ٣٠٠ موظف من ١٥ جهازاً معنياً بإنفاذ القانون في هذه العملية التي شملت ١٠ مراكز حدودية برية في غامبيا وغينيا-بيساو والسنغال. واضطلع موظفو إنفاذ القانون بأكثر من ٢٠٠٠ عملية تبادل للمعلومات، وقتشوا ٩٨٠ شخصاً و٤٩٠ مركبة، مما أفضى إلى اعتقالات وضبط مركبات وموجودات مسروقة، وأكثر من ٣ كغ من القنب، ومخدرات و سلع مستوردة غير مشروعة

أخرى. كما أنقذ ثلاثة أطفال يُحتمل أنهم كانوا ضحايا للاتجار بالبشر، واعتُقل شخصان بالغان بصفتها متّجرّين محتملين.

١٦- وبناء على التوصيات المنبثقة عن عملية "الطرق المفتوحة"، قدّم المكتب دعماً تقنياً لعملية إعداد وإبرام مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة في مجالات تبادل المعلومات الاستخباراتية والتحقيقات والعمليات، وتولى تنسيق تلك العملية.

١٧- وتشارك وحدات مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية التابعة لمبادرة ساحل غرب أفريقيا في سيراليون وغينيا-بيساو وكوت ديفوار وليبيريا على نحو متزايد في عمليات مشتركة وتحقيقات دولية معقدة، مما يعزز القدرة الإقليمية على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظّمة في إطار دولي. فعلى سبيل المثال، شرعت وحدة مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية في كوت ديفوار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في التعاون مع ضباط الاتصال الأوروبيين المعيّنين بمكافحة المخدرات في غانا وأجهزة الشرطة في إيطاليا والسلطات البرازيلية بشأن قضية مخدرات معقدة تُعرف باسم "شبكة السباغيتي"، أفضت بالفعل إلى ضبط ١٩٥ ١ كغ من الكوكايين في ميناء سانتوس، البرازيل، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، واعتقال ١٠ أشخاص في أبيدجان، كوت ديفوار، في حزيران/يونيه ٢٠١٩. كما يقدم المكتب خدمات استشارية تقنية إلى وحدة مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية في كوت ديفوار.

١٨- وفي غانا، شارك موظفون من وحدات إنفاذ قانون المخدرات في المرحلة الثالثة من عملية "النسر الثالثة"، وهي عملية مشتركة تستند إلى معلومات استخباراتية تشارك فيها أجهزة إنفاذ القانون المكلفة بمكافحة الاتجار بالمخدرات في غانا ونيجيريا. وهدفت هذه العملية، التي نفذها المكتب بتمويل من الاتحاد الأوروبي، إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية والاضطلاع بأنشطة عملياتية تستهدف تحركات الاتجار بالمخدرات بين البلدين. ونُفذت العملية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في مطار كوتوكا الدولي في أكرا، واستهدفت مرافق خدمات بريدية مختارة، وأفضت إلى اعتراض وضبط مخدرات وبيع غير مشروعة أخرى، وإلى اعتقال عدة أشخاص.

١٩- وعُقد اجتماع للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بتنسيق شؤون المخدرات، التابعة لمفوضية الإيكواس، في أبوجا من ٩ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وكان من بين أهداف هذا الاجتماع النظامي تقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في الإيكواس فيما يتصل بالإعلان السياسي المتعلق بمنع تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظّمة في غرب أفريقيا، الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات الإيكواس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومن بين النتائج الرئيسية لتلك المداولات قرار توصل إليه جميع المندوبين بالشروع في عملية إعداد صك إقليمي ملزم قانوناً بدرجة أكبر في شكل صك تكميلي من شأنه أن يجدد ذلك الالتزام الأوّلي وأن يوفر خارطة طريق جديدة تهدف إلى التصدي للخطر المتعدد الأبعاد الذي تشكله الجريمة المنظّمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا.

٢٠- وفي عام ٢٠١٨، قدّم المكتب الإقليمي لجنوب أفريقيا دعماً لمعهد جنوب أفريقيا للتعليم القضائي من أجل إنشاء شبكة من الموظفين القضائيين تهدف إلى تعزيز التعلّم المتبادل وتبادل

الممارسات الجيدة بشأن الفصل في قضايا الاتجار بالأشخاص. وهي أول شبكة خبراء فنيين من نوعها في المنطقة، وقد شجعت إجراء مناقشات متعمقة بشأن نوعية الأحكام القضائية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص والتي بدأت في الصدور في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبشأن الامتثال لتلك الأحكام.

٢١- وفي ٢٧ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩، قدّم البرنامج المشترك بين المكتب والإيكواس، المعنون "كريمجست: تدعيم التحقيقات الجنائية والتعاون بين أجهزة العدالة الجنائية على امتداد درب الكوكابين في أمريكا اللاتينية والكاربيبي وغرب أفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٠)" والمشروع المعنون "التصدي للمخدرات والجرائم ذات الصلة بها في نيجيريا"، بالتعاون مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، دعماً تقنياً لتنظيم اجتماع ثلاثي رفيع المستوى بين أجهزة مكافحة المخدرات في غانا ونيجيريا والهند والسلطات المعنية بإدارة شؤون الأغذية والعقاقير في تلك البلدان بهدف تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات الاستخبارية من أجل مكافحة الاتجار بالترامادول. وأثناء الاجتماع، ناقشت الجهات المعنية وحلت حالات تتعلق بتحقيقات جارية بشأن كميات من الترامادول المتجرّ به ضبطت في غانا ونيجيريا وكان مصدرها الهند، بغية جمع معلومات عن الشبكات المسؤولة عن ذلك الاتجار. ومن المقرر عقد اجتماع متابعة بهذا الشأن في لاغوس يومي ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه لمناقشة حالات الاتجار الحالية بالترامادول وكذلك حالات الاتجار بالإفيدرين والسودوإفيدرين.

٢٢- وأعدّ المشروع النيجيري لشؤون المخدرات مبادرات تهدف إلى تعزيز القدرات التقنية والعملية الإقليمية على مكافحة الاتجار بالمخدرات في جميع أنحاء المنطقة الساحلية لغرب أفريقيا، بوسائل منها اضطلاع غانا ونيجيريا بثلاث عمليات مشتركة في أيار/مايو وحزيران/يونيه وتشيرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٨، شهدت نشر ١٧٠ موظفاً في سياق العمليات الثلاث وأفضت إلى اعتقال ٢٥ شخصاً مشتبهاً به وضبط كميات كبيرة من المخدرات، وكذلك تحقيق عائد كبير من المعلومات الاستخبارية.

٢٣- وبغية تعزيز المعارف الإقليمية ودعم تحسّين التعاون بين الدول والأجهزة الوطنية، كُلف قسم البحوث والتوعية التابع للمكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بالاضطلاع بأنشطة بحثية بشأن الاتجار بالترامادول وسائر شبائنه الأفيون الصيدلانية في غرب أفريقيا. وتتمثل الأهداف العامة لهذه الدراسة الاستقصائية في الحصول على صورة أفضل عن الاتجار بالترامادول وسائر شبائنه الأفيون الصيدلانية في غرب أفريقيا (مثل حجم الاتجار، والجهات الفاعلة، ودروب الاتجار، وأساليب العمل)؛ وزيادة الوعي بالاستعمال غير الطبي للترامادول وسائر شبائنه الأفيون الصيدلانية والاتجار بها؛ وصياغة توصيات عملية وتنظيمية وسياساتية بشأن كيفية معالجة هذه المسألة.

٢٤- وفي إطار برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين المكتب ومنظمة الجمارك العالمية، قام أربعة من موظفي الجمارك من ملاوي وموزامبيق وناميبيا بزيارة تبادل إقليمي في تشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، حيث زاروا وحدتي مراقبة الموانئ العاملتين في ميناء مومباسا، كينيا، والميناء الجاف في كامبالا، أوغندا، مما أفضى إلى تبادل ممارسات جيدة وإلى فهم أفضل للعمل الذي تضطلع به وحدات مراقبة الموانئ، وكذلك إلى توطيد التعاون الإقليمي.

٢٥- وتعاون المكتب مع مكتب المنسق المقيم في سيسيل وموريشيوس من أجل تقديم اقتراح مشترك يشمل سيسيل وموريشيوس، ويضطلع المكتب في إطاره بدور الوكالة الرائدة ضمن إطار صندوق أهداف التنمية المستدامة. وتركز الأنشطة الواردة في الاقتراح على تنمية مجتمعات محلية قادرة على الصمود في البلدين بتوفير تدريب على المهارات الحياتية يستهدف الشباب والأسر.

٢٦- وما برح المكتب يقدم الدعم لمكتب الإنتربول الإقليمي لشرق أفريقيا من خلال عملية "أوسالاما"، وهي عملية متعددة السنوات تشترك فيها بلدان من الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا وتهدف إلى مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. وما برح المكتب أيضاً يقدم التدريب لدول أعضاء منفردة بشأن مسائل متنوعة تتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. ويشمل هذا التدريب بناء القدرات من أجل تعزيز جمع المعلومات الاستخباراتية عن الجريمة وتحليلها وتبادلها؛ مكافحة الجريمة السيبرانية والجرائم التي تتيح التكنولوجيا السيبرانية ارتكابها؛ جمع الأدلة الرقمية؛ مكافحة غسل الأموال؛ تعزيز التعاون الدولي في المسائل الجنائية.

٢٧- وفي عام ٢٠١٨، واصل المكتب، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، دعمه لشراكة الدرب الجنوبي. وقد أنشئت هذه الشراكة، وهي شبكة موظفين معنيين بإنفاذ القانون من آسيا وشرق أفريقيا، من أجل استهداف عمليات الاتجار بالمهربين الأفغاني الذي يُهرَّب من إيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان إلى الشاطئ السواحلي في شرق أفريقيا. وأثناء العام الماضي، أقام المكتب صلات بين أعضاء الشراكة من موظفي أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات في جميع أنحاء منطقة المحيط الهندي من خلال المركز الإقليمي لتجميع المعلومات البحرية في مدغشقر الذي يرصد المناطق البحرية بهدف كشف الأنشطة المشبوهة، ويقدم تقاريره مباشرة إلى السلطات الوطنية.

٢٨- وعلاوة على ذلك، واصل المكتب تقديم التدريب إلى موظفي أجهزة إنفاذ القانون البحري بغية تعزيز قدرتهم على تعطيل الأخطار التي تشكلها الجرائم البحرية والتصدي لها على نحو فعال. وحتى هذا التاريخ، كانت دورات التدريب على اعتلاء متن السفن وتفتيشها وضبطها، والتي لا تزال تحظى بشعبية واسعة نظراً لطابعها العملي، من الجوانب الأساسية للمنهج المستخدم في بناء القدرات. وعلى مدى عام ٢٠١٨، قدّم برنامج المحيط الهندي تدريباً على اعتلاء متن السفن وتفتيشها وضبطها إلى سلطات إنفاذ القانون البحري، بما فيها القوات البحرية وخفر السواحل والشرطة في بنغلاديش وجمهورية ترازيا المتحدة وسري لانكا وسيشيل وكينيا وملديف وموريشيوس. واستمر أيضاً تقديم الدعم لأجهزة النيابة العامة في سياق الاتجار بالمخدرات، من خلال شبكة منتديات المدعين العامين التي تجمع بين كبار المدعين العامين من جميع أنحاء منطقة المحيط الهندي مرتين كل سنة لمناقشة القضايا الراهنة المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، وتبادل الممارسات الفضلى، وتعزيز المساعدة القانونية المتبادلة.

٢٩- وتمثّل قناة موزامبيق دربا متزايد الأهمية للتجارة والعبور في غرب المحيط الهندي. وبعد تحسين قدرات جمهورية ترازيا المتحدة وكينيا على إنفاذ القانون البحري، تُشير سجلات ضبطيات المخدرات إلى أن حجم المخدرات المتجر بها عبر قناة موزامبيق أخذ في التزايد. وما برح البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية يعمل على نحو وثيق مع جمهورية ترازيا المتحدة وجنوب أفريقيا

وموزامبيق، مما أفضى إلى الاتفاق على استراتيجية ثلاثية الأطراف تركّز على مجالي تدخّل متكاملين، هما: تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون البحري في مجال اعتراض شحنات المخدرات؛ وتطوير القدرات والآليات الوطنية اللازمة لوقف الاتجار بالمخدرات عن طريق البحر.

٣٠- وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واصل المكتب دعمه لسلطات تونس والجزائر من أجل إرساء نهج إداري منسّق جديد للضوابط الجمركية والشُرطية بين البلدين بهدف تيسير التعاون العمليّ على مكافحة الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، بما فيها الاتجار بالمخدرات. وفي إطار هذا المسعى، يدعم المكتب وضع نموذج إقليمي للتنسيق العمليّ بين أجهزة الشرطة والجمارك في البلدين.

٣١- وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أبرم المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا مذكرة تفاهم مع جامعة الدول العربية من أجل توطيد التعاون في مجال الصحة. وتوفّر مذكرة التفاهم إطارا سياساتيا للتعاون بين الكيانين في مجالات الوقاية من الأيدز وفيروسه ورعاية المصابين به، والوقاية من تعاطي المخدرات، وتوفير الرعاية والعلاج للمصابين باضطرابات متعلقة بالمخدرات.

رابعاً- خفض عرض المخدرات

ألف- منع الجرائم المتصلة بالمخدرات

٣٢- تضطلع شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدّعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة (شبكة غرب أفريقيا)، التي أنشئت في عام ٢٠١٣، بتيسير التعاون الدولي في المسائل الجنائية فيما يتعلق بجميع الجرائم المنظّمة عبر الوطنية والجرائم الخطيرة، بما فيها الإرهاب. وتنفذ أنشطة الشبكة بالتنسيق مع الإيكواس، وجميع أعضائها الخمسة عشر، وكذلك تشاد وموريتانيا، هم أيضا أعضاء في الإيكواس.

٣٣- وخلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، عُقدت في أبيدجان، كوت ديفوار، حلقة عمل لتدريب المدربين بشأن التعاون القضائي الدولي في قضايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، حضرها ١٨ شخصا من المدّعين العامين والقضاة وضباط الشرطة القضائية من بوركينا فاسو وتشاد والسنغال وكوت ديفوار ومالي والنيجر. ونفّذ هذا النشاط بالتعاون مع برنامج العمل العالمي على منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وأعدّ المشاركون، أثناء حلقة العمل، جلسات تدريبية قصيرة بشأن التعاون القضائي الدولي، ونفّذوها لفائدة المشاركين في دورة تدريبية منفصلة نظّمها المكتب بشأن العملات المشفرة، كما أقاموا اتصالات مباشرة مفيدة مع بعضهم البعض من أجل تيسير التعاون اليومي بشأن قضايا الاتجار بالبشر عبر الحدود وتهريب المهاجرين.

٣٤- وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير، شاركت شبكة غرب أفريقيا في المفاوضات التي عُقدت في روما بشأن اتفاقيات تسليم المطلوبين وتبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية ونقل الأشخاص المدانين المبرمة بين حكومي إيطاليا والنيجر. وفي ١ آذار/مارس، عُقد اجتماع بين وفد النيجر والمدعي العام لإدارة التحقيقات الإيطالية المعنية بمكافحة المافيا، لمناقشة سبل التعاون الممكنة.

٣٥- وفي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير، شاركت شبكة غرب أفريقيا أيضا في حلقة العمل الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشأن توطيد التعاون وتعزيز القدرات فيما يتعلق بالحصول على

الأدلة الرقمية في التحقيقات بشأن الجرائم السيبرانية والإرهاب عبر الحدود، وشارك في تنظيمها المكتب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وأمانة الكومنولث ووزارة العدل بالولايات المتحدة ووزارة الداخلية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقدم عرض إيضاحي نيابة عن شبكة غرب أفريقيا حضره ٢٢ ممارساً من إثيوبيا وإسواتيني وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيشيل وغانا والكاميرون وكينيا وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا ونيجيريا، وعُقدت جلسة بشأن استخدام أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

٣٦- وفي إطار شبكة غرب أفريقيا، والبرنامج العالمي لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على منع ومكافحة الجريمة المنظّمة والجرائم الخطيرة، ومشروع بروميس (حماية المهاجرين: العدالة وحقوق الإنسان وتهريب المهاجرين)، أُوفد قاضي اتصال نيجيري إلى إسبانيا، وبدأ عمله في ١٢ آذار/مارس. والسبب في إيفاد قضاة اتصال من نيجيريا إلى إسبانيا وإيطاليا هو الحاجة إلى معالجة الطلبات المتراكمة التي قدمتها إسبانيا وإيطاليا إلى نيجيريا فيما يتعلق بقضايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، إلى جانب تقديم المزيد من الدعم إلى نيجيريا لكي تتمكن من تقديم طلبات ناجحة إلى البلدين.

٣٧- ونفذ مشروع مكافحة المخدرات النيجيري ٣٥ دورة تدريبية في مجال إنفاذ القانون بشأن طائفة من المواضيع شملت التحقيقات الجنائية؛ والمعلومات الاستخباراتية الجنائية؛ والتحقيقات القائمة على المعلومات الاستخباراتية؛ والإدارة التنظيمية في مجال إنفاذ القانون؛ والتحقيقات المالية؛ والإسعافات الأولية؛ والأخلاقيات والنزاهة والملاحقة القضائية؛ وتنفيذ نموذج المعلومات الاستخباراتية الذي وضعه الجهاز الوطني لإنفاذ قانون المخدرات في نيجيريا والخطة الوطنية الرئيسية في مجال مراقبة المخدرات؛ وزيادة التركيز على حقوق الإنسان وسيادة القانون.

باء- الاتجار بالمخدرات

٣٨- في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عقد مجلس الأمن اجتماعاً تضمّن إحاطة مواضيعية عن الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا، باعتبار هذا الاتجار يشكل تهديداً للاستقرار، وأكد فيه المجلس ظهور اتجاهات مثيرة للقلق فيما يتصل بالاتجار بالمخدرات في أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

٣٩- وفيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات عن طريق الجو، وفي حين لا يزال "درب البلقان" (من جمهورية إيران الإسلامية وتركيا إلى أوروبا الغربية والوسطى) هو درب الاتجار الرئيسي، يتزايد استخدام "الدرب الجنوبي" (من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية)، بما في ذلك عدة دروب اتجار فرعية، منها درب يمر عبر المحيط الهندي إلى شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفي الأعوام الأخيرة، أصبح الجنوب الأفريقي مركز عبور هاماً، وأصبحت جمهورية تنزانيا المتحدة أحد بلدان العبور الرئيسية.

٤٠- وفي إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، واصلت وحدات مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية في سيراليون، وليبيريا، وغينيا-بيساو، وكوت ديفوار عمليتها اليومية، وخصوصاً التحقيقات الجنائية المتعلقة بالاتجار بالمخدرات. ويقدم المكتب المساعدة التقنية إلى وحدات مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية من خلال عدد من كبار الخبراء في مجال إنفاذ القانون التابعين للمكتب المنتدبين إلى تلك الوحدات في كوت ديفوار وليبيريا وسيراليون، وكذلك من خلال تقديم التدريب والدعم اللوجستي

والتشغيلي. وحتى هذا التاريخ، حققت وحدات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية نتائج واعدة، تمثلت فيما يلي: ١٦٠ قضية، و١٢٦ ١ شخصا ملاحقاً قضائياً، وضبط ٨٧٥ ٥ كغ من القنب، و١٢ طناً من الحشيش، و٢٣٥ كغ من الكوكايين، و٦٦,٣ كغ من الهيروين، و٢٧٧٧ كغ من السلائف، و٣٤٩ كغ من الترامادول، و٨١ كغ من القات، و٧٩ طناً من الأدوية المزيفة، و٥ كغ من الفيناسيتين، و٢,٢ كغ من الميثامفيتامين، و٦٠٢ كغ من العاج غير المشروع، و٢٠ متراً مكعباً من الأخشاب المحمية، و٣,٧ أطنان من حراشف آكل النمل البنغولي.

٤١- وفي غانا، يدعم المكتب الوحدات السبع المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في مناطق مختلفة من غانا عن طريق تقديم التدريب والتوجيه وتوفير المعدات، بما في ذلك معدات اختبار المخدرات، بهدف تحسين قدرة تلك الوحدات على الاضطلاع بالتحقيقات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات. وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩، ضبطت الوحدات المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات كميات من القنب والكوكايين والترامادول والهيروين، واعتقلت ٤٩ شخصاً. وعلى سبيل المثال، ضبطت في حزيران/يونيه ٢٠١٨ كمية قدرها ٥٦٦ كغ من القنب العشبي في مطار كوتوكا الدولي في أكرا.

٤٢- وبفضل الدعم في مجال بناء القدرات الذي يقدمه المشروع المشترك بين المكتب ومنظمة الجمارك العالمية والإنتربول ومشروع التخاطب بين المطارات، تمكنت فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في أفريقيا، في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، من ضبط ٣,٤ أطنان من المخدرات، شملت ٢٢٧ كغ من الكوكايين، و٢٤١ كغ من القات، و٢,٥ طن من القنب، و١٤٧ كغ من الميثامفيتامين، و٩٥ كغ من الهيروين، و٢٠٤ كغ من السلائف. فعلى سبيل المثال، في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٨، ضبطت فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في دوالا، الكاميرون، ٥ كغ من الكيتامين السائل مخبأة في زجاجات مياه مباركة مشحونة في خمسة طرود عن طريق شركة دي إتش إل، وكذلك ٣,٨ كغ من الهيروين مخبأة في القاع المزدوج لقطع من الأمتعة. وقد كشفت تلك المواد بمساعدة مطياف، وهو ما يبرز القدرات الرفيعة المستوى التي يتمتع بها موظفو فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في مجال الكشف. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، دعمت فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في نيامي المكتب المركزي لمكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات في ضبط ما يقرب من ٢,٥ طن من القنب في أكبر ضبطية واحدة تُنفذ من خلال المشروع حتى الآن. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اعترضت فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في كوتونو، بنن، ٢١ كغ من الكوكايين مهربة باستخدام طريقة عمل جديدة أتبعها مسافر وصل قبل يومين من وصول أمتعته معترماً الحصول عليها في وقت لاحق. وفي الشهر نفسه، احتجزت فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في بيساو مسافراً كان قد ابتلع ٩٥ كرية من الكوكايين، بإجمالي قدره كيلوغرام واحد.

٤٣- ودعم مشروع مشترك بين المكتب والإيكواس إنشاء قدرة تدريبية مشتركة بين وكالات متعددة في مجال إنفاذ القانون ذات ولاية في مجال الجريمة المنظمة. ودعمت أنشطة المشروع المشترك خطة السنغال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، ودرّبت ٢٤ من ضباط الجمارك والشرطة والدرك، وقدمت التدريب أيضاً في المدرسة الوطنية للتدريب القضائي.

واشتملت عملية إنشاء الدورة التدريبية على إجراء تقييم للاحتياجات اللازمة في مجال التدريب وبناء القدرات لمكافحة الجريمة المنظمة في السنغال، واستحداث دورة تدريبية لإعداد المدربين، وإعداد نميطة تقنية بشأن جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، ووضع كتيب تدريبي مخصص لدعم المدربين في التخطيط لحلقات العمل التدريبية بشأن جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها وفي تصميم تلك الحلقات وتنفيذها.

٤٤ - وسعى المكتب، من خلال المشروع المعنون "دعم خطة العمل الإقليمية للإيكواس بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة المتصلة به وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا" إلى تعزيز خدمات التحليل الجنائي في جميع الدول الأعضاء في الإيكواس وأيضاً في موريتانيا.

٤٥ - واختيرت غانا وكابو فيردي وكوت ديفوار لتكون مراكز إقليمية للتحليل الجنائي، بناء على ما تتمتع به من مواقع جغرافية استراتيجية وخصائص لغوية وقدرة على بلوغ المعايير الدولية. ورشّحت وزارتا الداخلية والعدل في كل من البلدان الثلاث خبراء ومدّعين عامين وقضاة وجهة اتصال لكل من تخصصي إدارة مسرح الجريمة وتحليل المخدرات. وحضر الأفراد المختارون العديد من الجلسات التدريبية وحلقات العمل بشأن الخبرة الفنية في مجال التحليل الجنائي. كما تلقت جهات الاتصال دورة تدريبية إضافية بشأن مهارات تعلّم الكبار، قبل الشروع في الجهود الرامية إلى توسيع نطاق المعارف في بلدانها وفيما يخصّ مختبرات التحليل الجنائي للمخدرات في المنطقة دون الإقليمية. وبفضل الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، أصبح ١٥ بلداً من بلدان غرب أفريقيا، وهي البلدان الأعضاء في الإيكواس، أعضاء رسميين في شبكة غرب أفريقيا للتحليل الجنائي في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٤٦ - واضطلع مشروع مكافحة المخدرات في نيجيريا بعدة أنشطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لبناء قدرات موظفي إنفاذ القانون وغيرهم من المعنيين، شملت عقد اجتماع للمعنيين في أيار/مايو ٢٠١٨ لمناقشة إنشاء وحدة تجريبية مشتركة للتحكم في المعلومات الاستخباراتية في ميناء أونا البحري، بمشاركة جهاز الجمارك والجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات والوكالة الوطنية لإدارة الأغذية والعقاقير وهيئة الموانئ النيجيرية؛ وتنظيم دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام في أيلول/سبتمبر للتوعية بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج منه ورعاية المتعاطين، حضرها ٦٠ محامياً، وأعقبها جلسة افتتاحية لمؤتمر للشبكات ووسائل الإعلام مدته يوم واحد.

٤٧ - وعزز المكتب شبكة المدّعين العامين في المحيط الهندي، التي هي نشاط منظم يُنفذ في إطار التجمّع الإقليمي المعروف باسم منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية، عن طريق تدريب المشاركين على الموارد التي وضعها البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، مثل منصة تبادل المعلومات المتاحة على الإنترنت، وأدوات المساعدة القانونية المتبادلة، والخيارات القانونية المتاحة لمكافحة الاتجار بالهيروين، ووضع الخطط لعمليات التفتيش والضبط.

جيم - الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

٤٨ - نوقشت الصلات المتزايدة بين الاتجار بالمخدرات والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، في الاجتماع الثامن والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية

بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، في عام ٢٠١٨. ولاحظ فريق العمل المنشأ في هذا الصدد أن "هناك صلات واضحة بين الاتجار بالمخدرات وأشكال أخرى للجريمة المنظمة، منها الاتجار بالأسلحة النارية والأحياء البرية والأخشاب؛ والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛ والتعدين غير المشروع"، وأشار فريق العمل إلى أن "غسل الأموال هو من الأنشطة المهمة التي تتيح ارتكاب الجرائم وأنه يسير جنباً إلى جنب مع الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة"، وأنه "تُستخدم دروب تهريب المخدرات أيضاً في أشكال أخرى من الاتجار" (UNODC/HONLAF/28/6، الفقرة ٣١).

٤٩ - وقد أصبح الاتجار بالأشخاص مثار قلق متزايد في غرب أفريقيا. وتقع آلاف النساء والفتيات في كل عام ضحايا للاستغلال الجنسي والسخرة والبيع القسري؛ ويتجرهن داخل المنطقة و/أو إلى الشرق الأوسط أو أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، يخضع الآلاف من الرجال والنساء، البالغين منهم والأطفال، للسخرة في الحقول الزراعية ومواقع التعدين ومواقع البناء، أو يُجبرون على التسول في الشوارع أو تقديم الخدمات المتزلية في ظروف غير إنسانية. وفي كثير من الحالات، يكون هذا الاستغلال للضحايا على درجة عالية من التنظيم، ويولد أرباحاً كبيرة للشبكات الإجرامية.

٥٠ - ويقدم المكتب، في إطار حافظة أنشطته المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، المساعدة التقنية إلى دول غرب أفريقيا بغية تعزيز قدرات سلسلة أجهزة العدالة الجنائية على كشف تلك الجرائم والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها. وقد نظم المكتب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشطة مكثفة لتدريب المدربين، أدت إلى إنشاء مجموعات من المدربين يتكوّن كلٌّ منها من ٧٥ مدرباً من مؤسسات إنفاذ القانون والعدالة في كل بلد.

٥١ - وعلى مدى الأعوام العشرة الأخيرة، كان ما يقرب من ٨٠ في المائة من رحلات الاتجار بالبشر على الصعيد الدولي يمر عبر مراكز حدودية رسمية يستخدمون النقل الجوي. وبضطلع مشروع التخاطب بين الممرات، في إطار الجهود المستمرة التي يبذلها لبناء القدرات، بتدريب موظفي فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات بهدف تحسين قدرتهم على استبانة حالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وكشفها، من خلال الجلسات التدريبية المتخصصة والتوجيه بشأن كشف الوثائق الاحتمالية والتحليل السلوكي. وفي عام ٢٠١٨، نُفذت في نيامي وأبيدجان، كوت ديفوار، جيلستان تدرّيبتان متخصصتان بشأن كشف الوثائق الاحتمالية وجيلستان تدرّيبتان متخصصتان بشأن التحليل السلوكي في المطارات. وسوف تُنفذ في السنغال في حزيران/يونيه ٢٠١٩ دورة تدريبية إقليمية جديدة بشأن الوثائق الاحتمالية تركز بوجه خاص على الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، لصالح عدّة فرق عمل مشتركة ناطقة بالفرنسية معنية بالاعتراض في المطارات.

٥٢ - وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٨، أطلق المكتب أيضاً مشروعاً بحثياً حول تهريب المهاجرين وصلاته بالأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة عبر الوطنية في السنغال وغامبيا وكوت ديفوار ومالي والنيجر. ويتواصل عمل البعثات الميدانية الواسعة النطاق وعمليات جمع البيانات المضطلع بها على نطاق واسع، وجرى أيضاً تعيين موجهٍ خبيرٍ وانتدابه لإجراء تقييمات لقدرات واحتياجات أجهزة إنفاذ القانون في هذه البلدان الخمسة، وسوف تُستخدم نتائج هذه التقييمات لتقديم برامج تدريب وتوجيه مصممة خصيصاً بشأن حالات تهريب المهاجرين.

٥٣- ويمثل جمع البيانات واحدة من أهم العقبات التي تعترض السياسات ذات الصلة الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية. وبهدف تعزيز القدرات الوطنية على جمع البيانات في البلدان ذات الأهمية الحاسمة في هذا المجال، نظّم المكتب دورة تدريبية متخصصة في النيجر من أجل تحسين النظام المستخدم لجمع البيانات المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في الجهاز الوطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص والنقل غير الشرعي للمهاجرين، بالاستناد إلى نهج تعاوني وإلى الممارسات الجيدة المتبعة في بلدان أخرى. وكان هذا النشاط جزءاً من الاستراتيجية الإقليمية للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ التي وضعها المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا التابع للمكتب والاتحاد الأوروبي وبلدان غرب أفريقيا ووسطها بهدف الحد من الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

٥٤- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، يسّر المكتب، بالاشتراك مع حكومة فرنسا، تنظيم مؤتمر إقليمي رفيع المستوى للمديرين العامين لقوات الأمن الداخلي وكبار قاداتها وقضاة ومسؤولين رفيعي المستوى في مجال العدالة الجنائية من ١٦ بلداً في غرب أفريقيا وأوروبا، عُقد في نيامي، بهدف ضمان التنفيذ العملي للالتزامات الواردة في إعلان مشترك اعتمده وزراء العدل والداخلية في تلك البلدان في آذار/مارس ٢٠١٨. ويهدف إعلان نيامي إلى تحسين التنسيق والكفاءة التشغيلية بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد فيما يتصل بالتصدي لهذه الظواهر.

٥٥- وفي إطار مشروع بروميس، دعم المكتب نشر قضاة اتصال من نيجيريا إلى كل من إسبانيا وإيطاليا، حيث يعملون مع السلطات الوطنية من أجل تعزيز التعاون القضائي بين الدول الأوروبية ودول غرب أفريقيا، بما في ذلك تيسير المساعدة القانونية المتبادلة، وإحالة الإنايات القضائية، وتقديم المشورة القانونية الفنية بشأن مسائل التعاون القضائي الدولي.

٥٦- كما يُقدّم دعم تقني واسع النطاق إلى دول غرب أفريقيا في سياق عملها الرامي إلى اعتماد قوانين تخص تحديداً تهريب المهاجرين وإلى مواءمة أطرها القانونية الوطنية مع المعايير الدولية. وفي النصف الأخير من عام ٢٠١٨، جرت صياغة قوانين في إطار عملية تشاورية واسعة النطاق شاركت فيها جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على الصعيد الوطني (الوزارات ذات الصلة بذلك القطاع ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين)، وأنشئت لجان صياغة وطنية في غانا وليبيريا ومالي.

٥٧- وفي عام ٢٠١٨، نفّذ المكتب ومكتب الإنترنت الإقليمي للجنوب الأفريقي الدورة الثانية لتدريب المديرين في مجال الاتجار بالأشخاص لمسؤولي إنفاذ القانون.

٥٨- وفي شرق أفريقيا، أنشأ المكتب مركزاً إقليمياً للتدريب بغية تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة والتعاون القضائي على الصعيد الإقليمي، وإقامة شبكات غير رسمية تربط بين بلدان من بينها إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والصومال وكينيا. وفي إطار هذا الهيكل، أنشأ المكتب منصة شبكية سحابية غير رسمية لتمكين المشاركين من تبادل المعلومات المتصلة بالتحقيق في جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبيها.

دال- التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال واسترداد الموجودات

٥٩- يسهم البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب (البرنامج العالمي)، التابع للمكتب، في تحقيق الغاية ١٦ للهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة (الحدُّ بقدر

كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الموجودات المسروقة وإعادةها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظّمة، بحلول عام ٢٠٣٠).

٦٠- وفي عام ٢٠١٨، نظّم البرنامج العالمي مجموعة من حلقات العمل الوطنية والإقليمية في غرب أفريقيا حول تعطيل الأنشطة المالية للجماعات الإرهابية، وإجراء التحقيقات بشأن العملات المشفرة، وحاملي النقدية، وإجراء التحقيقات المالية، واسترداد الموجودات.

٦١- ونتيجة للجهود التي بذلها البرنامج العالمي في مجال بناء القدرات، دُرّب نحو ٤٠٠ موظف من أجهزة إنفاذ القانون والسلطات القضائية وسلطات أخرى ذات صلة وأصبحوا الآن أفضل استعدادا لفحص التدفقات المالية غير المشروعة الكامنة وراء الجرائم الأصلية. وكان من بين النتائج الإيجابية الأخرى للجلسات التدريبية إدانة عدد من مرتكبي جريمة غسل الأموال في بعض البلدان (السنغال وغانا ومالي ونيجيريا) وعدد من مرتكبي جريمة تمويل الإرهاب في النيجر.

٦٢- ويواصل البرنامج العالمي دعم شبكة غرب أفريقيا المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وهي شبكة إقليمية غير رسمية للممارسين، وهي أيضا مجموعة تعاونية تعمل في مجال الكشف عن عائدات الجريمة وضبطها ومصادرتها وإدارتها.

٦٣- وتمرُّ كميات كبيرة من النقد غير المعلن عنه عبر المطارات الدولية. وفي الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، نفّذت فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في أفريقيا ١٧ ضبّطية تمثل ما مجموعه ٢,٦ مليون دولار من النقد غير المصرّح به. ووفقا للبيانات الصادرة عن مشروع التخاطب بين المطارات فإن معظم ضبّطيات النقد في عام ٢٠١٨ نفّذت في أبيدجان، كوت ديفوار، لمبالغ ضبّطت لدى مسافرين متجهين إلى بيروت، ومن ذلك مثلا ضبّط فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في أبيدجان ٢٥٠.٠٠٠ دولار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. كما أن فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في أكرا اعترضت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ مبلغ ٣,٢ مليون دولار مزيفة وُجدت في أمتعة مسافر متجه إلى بيروت. وفي آخر حادثة، اعترضت فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في أكرا في نيسان/أبريل ٢٠١٩ مبلغ ٤٥٤ ٣٨٤ ١ دولارا و٢٥٥ ٩٥٠ يورو من النقد غير المعلن عنه محبّأة في حقيبة يدوية خاصة براكب مسافر إلى بيروت.

٦٤- وفي الجنوب الأفريقي نفّذت أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، من خلال الدعم المقدم من المكتب، الأنشطة الإقليمية التالية: حدث لتدريب المدربين على التحقيق في الجرائم السيبرانية، نظّم في ويندهوك، في شباط/فبراير ٢٠١٩؛ وحلقة عمل بشأن إدارة الموجودات المتحصّل عليها بطريقة غير مشروعة، عُقدت في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في آذار/مارس ٢٠١٩؛ والاجتماع العام السنوي لشبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات (شبكة الجنوب الأفريقي)، الذي عُقد في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، في حزيران/يونيه، والذي شهد الاحتفال بمرور عشر سنوات على إنشاء الشبكة، وتبادلت جميع البلدان الستة عشر أثناء الاجتماع المعلومات بشأن التحديات الأخيرة والدروس المستفادة مؤخرا فيما يتصل باسترداد الموجودات. وكان لتبادل المعلومات المشار إليه تأثير كبير، حسبما أفاد مشاركون سابقون في هذه

الاجتماعات. فعلى سبيل المثال، كانت بلدان شبكة الجنوب الأفريقي عاكفة، في نيسان/أبريل ٢٠١٩، على إجراء ما مجموعه ٨٩٣ تحقيقاً متصلاً بمكافحة غسل الأموال. وكان قد نفذ في بلدان شبكة الجنوب الأفريقي ما مجموعه ٢٠٩ عملية منفصلة لضبط موجودات. ويمثل ذلك زيادة قدرها ٦٠ في المائة منذ عام ٢٠١٧.

هاء- الفساد

٦٥- الفساد منتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء غرب أفريقيا، ويقوض السلام والأمن والتنمية وإعمال حقوق الإنسان في المنطقة. وعلاوة على تقويض فعالية السلطات الوطنية، ييسر الفساد عمليات الجماعات الإرهابية والإجرامية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والجرائم المرتكبة ضد الأحياء البرية والغابات. وكثيراً ما تفتقر بلدان المنطقة إلى الأطر التشريعية والمؤسسية الملائمة لتمكينها من مكافحة الفساد بفعالية، إلى جانب قصور قدراتها في مجال منع الفساد والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه.

٦٦- وطوال عملية استعراض حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، استبان الخبراء المستعرضون الثغرات والاحتياجات إلى المساعدة التقنية فيما يتعلق بمختلف أحكام الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في جميع بلدان المنطقة.

٦٧- وفي غرب أفريقيا، دأب المكتب على وضع مبادرات مختلفة بالتعاون مع السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون، بما فيها الشرطة الوطنية والدرك وسلطات الجمارك، بهدف دعم وضع وتنفيذ استراتيجيات وتدابير تهدف إلى تعزيز آليات النزاهة على نطاق هذه السلطات.

٦٨- وفي شرق أفريقيا، قام المكتب بتجريب مبادرة تهدف إلى منع الفساد في السلطات المعنية بالأحياء البرية، وبدأ تنفيذها بالفعل بالتعاون مع دائرة الأحياء البرية في كينيا ولجنة منع الفساد التابعة لها بهدف تحديد المجالات ذات مخاطر الفساد العالية وتحليل تلك المجالات وإيلاء الأولوية لها، بغية وضع استراتيجيات للتخفيف من حدة هذه المخاطر تناول الفساد ومنعه في دائرة الأحياء البرية في كينيا.

واو- الإرهاب والتطرف العنيف

٦٩- انضم المكتب مؤخراً (وخصوصاً من خلال مشروع التخاطب بين المطارات وفرع منع الإرهاب) إلى مشروع "على نطاق الأمم المتحدة برمتها" بشأن بناء قدرة الدول الأعضاء على منع الجرائم الإرهابية وما يتصل بها من رحلات سفر وكشفها والتحقيق فيها، عن طريق استخدام المعلومات المسبقة عن المسافرين وبيانات سجلات أسمائهم، امتثالاً لقراري مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) و٢٣٩٦ (٢٠١٧). ويضطلع بتنسيق هذا المشروع مكتب مكافحة الإرهاب، ويُنفذ بالشراكة مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومكتب الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وسيُنفذ هذا المشروع الذي أُطلق في عام ٢٠١٩ على الصعيد العالمي، بما في ذلك في بلدان أفريقية،

وسيدعم مشروع التخاطب بين المطارات تشغيل وحدات معنية بمعلومات المسافرين، بالاستفادة من فرق العمل المشتركة القائمة المعنية بالاعتراض في المطارات ومن الممارسات الدولية الجيدة.

خامساً - الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات

ألف - الوقاية من تعاطي المخدرات

٧٠- نظّم المكتب والإيكواس حلقة عمل بشأن بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال الوقاية من تعاطي مواد الإدمان وتوفير الرعاية لمتعاطيها في الدول الأعضاء في الإيكواس وكذلك موريتانيا، عُقدت في أبوجا في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ووفّرت حلقة العمل المهارات والمعارف اللازمة لوضع تدخلات وقائية فعّالة وقائمة على الأدلة وتنفيذها لدى الفئات السكانية الهشة، مثل الأطفال والمراهقين والشباب. كما أتاحت حلقة العمل فرصة لـ ٣٢ ممثلاً للمجتمع المدني في غرب أفريقيا لتبادل الممارسات الفضلى بشأن جمع البيانات اللازمة لتنفيذ البرامج الوقائية. وفي نهاية اللقاء الذي استمر ثلاثة أيام، أنشأت جهات التنسيق التابعة لمنظمات المجتمع المدني في البلدان الخمسة عشر الأعضاء في الإيكواس وموريتانيا شبكة غرب أفريقيا للمجتمع المدني المعنية بتعاطي مواد الإدمان، من أجل تحسين تنسيق ما تبذره تلك الجهات من جهود للوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات في المنطقة.

٧١- ودعم المكتب وضع مناهج دراسية جامعية لتدريب الأخصائيين في علم الإدمان، وروّج نهجاً يراعي حقوق الإنسان والصحة العامة. وأتاحت تلك الجهود المتواصلة، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، إطلاق أول درجة جامعية في غرب أفريقيا في علم الإدمان، تقدمها كلية الطب في جامعة الشيخ أتنا ديوب في داكار.

٧٢- وواصل المكتب، في إطار برنامج العمل المشترك بينه وبين منظمة الصحة العالمية بشأن علاج المهتمين للمخدرات ورعايتهم، تقديم الدعم للمشاورات الوطنية التي نُظّمت في كوت ديفوار حول تنقيح الإطار القانوني والإداري الخاص بمسائل المخدرات. وكان الهدف الرئيسي للإصلاح هو ترويج نهج يركّز على الصحة فيما يتعلق بمكافحة المخدرات. وقد استكمل خبراء وطنيون الصيغة الجديدة لقانون المخدرات لعام ١٩٨٨ في البلد، بدعم تقني من المكتب، وعُرض المشروع على وزارة الداخلية وعلى البرلمان للمصادقة عليه.

٧٣- وأجرى المكتب دراسات استقصائية وطنية عن تعاطي المخدرات بين طلاب المدارس الثانوية في كابو فيردي وكوت ديفوار وليبيريا. وأطلعت الجهات المعنية الوطنية على مشاريع تقارير هذه الدراسات الاستقصائية لاعتمادها ونشرها. وتجرى حالياً دراسات استقصائية مماثلة في غامبيا وغانا.

٧٤- وأطلق المكتب بنجاح، بالتعاون مع وزارة التعليم في كل من كوت ديفوار وليبيريا، البرنامج المعنون "Unplugged". ونُظّمت دورتان تدريبيتان لعرض هذه الأداة التي تهدف إلى الوقاية من تعاطي المخدرات في المدارس، في أبيدجان في عام ٢٠١٨ وفي مونروفيا في عام ٢٠١٩. وتمثّل

الهدف من الدورتين التدريبيتين في تزويد وزارتي التعليم بأداة للوقاية من تعاطي المخدرات النفسانية، بغية حماية الطلاب من السلوك المسبب للإدمان وبغية تحسين الأداء المدرسي.

٧٥- ويتواصل تنفيذ برنامج "Unplugged" للوقاية من المخدرات في نيجيريا، وقد أفضى إلى النجاح في إجراء تجربة عشوائية مقارنة. ودرب المشروع معلمين من ١٤٩ مدرسة ثانوية في نيجيريا، وأجرى عملية رصد وتقييم شاملة بهدف الوقوف على تنفيذ البرنامج من قبل المعلمين الذين تلقوا التدريب بشأنه في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، وافقت وزارة التعليم في نيجيريا على ترتيب لتقاسم التكاليف من أجل توسيع نطاق برنامج "Unplugged" ليشمل المزيد من المدارس في نيجيريا في عام ٢٠١٩.

٧٦- وفي عام ٢٠١٨، اضطلع المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي بتقييم لاحتياجات النساء اللاتي يتعاطين المخدرات في أربع مدن في جنوب أفريقيا، هي: بريتوريا وكيب تاون وديربان وجوهانسبرغ. وأجريت مشاورات مع النساء اللاتي يتعاطين المخدرات، بهدف التوصل إلى فهم أفضل للتجارب التي تعيشها النساء اللاتي يتعاطين المخدرات، وخصوصا التحديات التي يواجهنها واحتياجاتهن كفتة في المجتمع، وكذلك منح كل منهن على حدة فرصة للمناقشة والتوصل إلى حلولها الخاصة. وشارك في هذه المشاورات نحو ١٠٠ امرأة من النساء اللاتي يتعاطين المخدرات واللاتي يتعاطينها بالحقن. وتشمل الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية أن النساء اللاتي يتعاطين المخدرات أو يتعاطينها بالحقن يتعرضن لمستويات عالية للغاية من العنف الجنسي وانتهاك حقوقهن الجنسية عند تعاملهن مع مقدمي الخدمات الصحية، وأن المستويات العالية من الوصم التي يتعرضن لها تؤدي إلى حرمانهن من الحصول على الخدمات الصحية.

٧٧- وفي نيجيريا، أُحرز تقدم قوي فيما يتعلق بالوقاية من تعاطي المخدرات. ففي عام ٢٠١٨، تلقت عملية وضع برنامج للتوعية في المدارس الدعم، وتلقى عدة مدرسين التدريب اللازم في سياق هذه العملية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، نُفذت دورة تدريبية رئيسية اجتذبت مشاركين من عدة منظمات معنية. ووضعت الصيغة النهائية لمجموعة موارد التوعية المعنونة "تنقيف طلاب المدارس بشأن المخدرات: زيادة المعرفة والحفاظ على السلامة"، ويتواصل منذ ذلك الحين استخدام هذه النمطة في التدريب.

٧٨- وعمل المكتب مع الهيئة الوطنية لحملة مكافحة تعاطي الكحول والمخدرات في كينيا، من أجل تنفيذ برنامج مدرسي للوقاية من تعاطي المخدرات في عدد من المقاطعات المختارة. وبدأ منذ عام ٢٠١٧ تنفيذ البرنامج المعنون "برنامج بوتفين للمهارات الحياتية"، الذي يستهدف الأطفال في سن التعليم، أي الذين تتراوح سنهم بين ١٠ أعوام و ١٤ عاما. وحتى الآن، نجح "برنامج بوتفين للمهارات الحياتية" في الوصول إلى ٥٠٠٠ طالب في أكثر من ٤٠ مدرسة.

٧٩- ويعمل المكتب أيضا مع حكومة زنجبار، جمهورية تنزانيا المتحدة، بشأن تنفيذ البرنامج المعنون "الأسر القوية" الذي يهدف إلى الوقاية من تعاطي المخدرات على مستوى الأسرة. وقد أعد المكتب هذا البرنامج بطريقة تتيح للدول تكييف برامج الوقاية من تعاطي المخدرات وتنفيذها بسرعة وفقا للوضع الخاص لتلك الدول، وبأدنى تكلفة.

٨٠- وأعدَّ المكتب أيضا برنامجا للوقاية من تعاطي المخدَّرات يقوم على المهارات الحياتية للأسر المحدودة الموارد، ويهدف إلى تعزيز الأسر القوية وتوفير تدخلات قائمة على الأدلة في مجال الصحة العامة بغية بناء أسر قوية عن طريق التركيز على الصحة العقلية للأطفال من الجنسين كليهما. وصُمِّم البرنامج لفائدة الأسر المنخفضة الدخل التي لها أطفال تتراوح سنهم بين ٨ أعوام و ١٤ عاما بهدف تحسين المهارات الوالدية ورفاه الطفل والصحة العقلية للأسرة.

٨١- ودربَّ المكتب ٣٠ ميسراً لكي يصبحوا مدربي "أسر قوية"، وقام بترجمة الدليل إلى اللغة السواحيلية، وكيّف المواد والصور المستخدمة بحيث تصبح متماشية مع السياق الثقافي المحلي.

٨٢- وأسهم المكتب في تنفيذ برنامج للتدريب على المهارات الحياتية في المدارس في موريشيوس وجزيرة رودريغيز، بالشراكة مع القطاع الخاص في موريشيوس. وإثر هذه المبادرة، أعلنت الحكومة عن إدراج برنامج المكتب للتدريب على المهارات الحياتية في المدارس في مخصّصات ميزانية الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ والبدء في تنفيذه في جميع المدارس الثانوية في موريشيوس وجزيرة رودريغيز.

باء- العلاج والتعافي من تعاطي المخدَّرات

٨٣- في السنغال، وفي إطار البرنامج المشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية بشأن علاج المرمّنين للمخدَّرات ورعايتهم، ساعدت مساهمة المكتب على تشييد مركز في داكار للعلاج الشامل من الإدمان. وبعد ثلاث سنوات من بدء العمل، كان المركز قد فتح ١١٢ ١ ملف حالة، والتحق ٣٣٩ من متعاطي المخدَّرات بالحقن ببرنامج العلاج الصياني بالمؤثرات الأفيونية بتناول الميثادون كعلاج إبدالي (كما ورد في التقرير الطبي الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧). وقد بدأ تقديم خدمات العلاج الدوائي بالاقتران بأنشطة معالجة الحالات المرضية المصاحبة لتعاطي المخدَّرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ورعاية المصابين به، والحد من الضرر. ويضمُّ مركز العلاج الشامل من الإدمان فريق عمل متعدد التخصصات، وهو مرتبط بشبكة من الأخصائيين الاجتماعيين والمتطوعين من المجتمع المحلي تضطلع بإعداد أنشطة التوعية وتدخلات إحالة المرضى.

٨٤- ودعم المكتب إنشاء شبكة غرب أفريقيا المعنية بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدَّرات، التي عيَّنت لديها كل دولة من الدول الخمس عشرة الأعضاء في الإيكواس جهتي اتصال وطنيتين (جهة معنية بخفض الطلب على المخدَّرات وجهة أخرى معنية بجمع عرض المخدَّرات). وقد أعدَّ أول تقرير من نوعه عن المخدَّرات في غرب أفريقيا على أساس البيانات المقدّمة من الدول الأعضاء عن الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧. واعتمدت الدول الأعضاء التقرير في اجتماع لجنة الإيكواس المشتركة بين الوزارات المعنية بتنسيق أنشطة مراقبة المخدَّرات المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٩، وسيُطلَق التقرير في أبوجا في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٩.

٨٥- وفي نيجيريا، أُحرز في الفترة المشمولة بهذا التقرير تقدم قوي نحو سد الثغرات في إمكانية الحصول على خدمات العلاج من تعاطي المخدَّرات. وازداد عدد منظمات المجتمع المدني التي تتلقّى الدعم من خمس منظمات إلى ثماني منظمات. وتوفّر منظمات المجتمع المدني الجديدة الثلاث خدماتها على وجه التحديد للنساء متعاطيات المخدَّرات اللائي لم يصلن إلى مرافق العلاج القائمة. وقدمت هذه المنظمات الثلاث معا خدماتها إلى ٤٣٣ زبونة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو.

٨٦- وعُقدت ثلاثة اجتماعات في نيجيريا بشأن خفض الطلب على المخدرات، منها اجتماعان لوضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالرعاية اللاحقة في البلد. وفضلاً عن ذلك، تعمل الآن في ست ولايات شبكة للإحالات نُفذت في البداية على أساس تجربي في ولايتي إينوغو وكادونا.

٨٧- ويقدم الدعم إلى وزارة الصحة في كينيا منذ عام ٢٠١٤ من أجل استحداث وتعزيز العلاج الإبدالي بالمؤثرات الأفيونية (المعروف أيضاً باسم "العلاج المعان طبيياً"). ولدى كينيا حالياً ما يزيد على ٣٩٠٠ من متعاطي المخدرات الملتحقين ببرامج العلاج المعان طبيياً هذه في سبعة مرافق مخصصة لهذا الغرض وكائنة في مناطق متسمة بارتفاع عبء المخدرات في جميع أنحاء البلد. واستفادت كينيا من المساعدة التقنية التي قدمتها جمهورية تنزانيا المتحدة وموريشيوس اللتان تمتلكان خبرة سابقة في برامج مماثلة. ونُظمت زيارات تعلّم لكبار مقررّي السياسات، أتاحت لهم الحصول على معلومات مفيدة بشأن تصميم برنامج العلاج المعان طبيياً في كينيا. وأصبح برنامج العلاج الإبدالي بالمؤثرات الأفيونية في كينيا، مع تدخلات الحد من الضرر الأخرى التي توفرها منظمات المجتمع المدني، معياراً للقياس للبلدان الأفريقية الأخرى، وتلقى هذه البرامج زيارات من ممثلين من بلدان أخرى. وقد استضافت كينيا في الآونة الأخيرة زواراً من سيراليون وسيشيل ونيجيريا، ودعمت التدريب المقدم بشأن العلاج المعان طبيياً في أفغانستان.

٨٨- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نُفذ المكتب دورة تدريبية في كينيا بعنوان "علاج ورعاية المصابين بالاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات المحتكين بنظام العدالة الجنائية: بدائل الإدانة أو العقاب".

٨٩- وفي سيشيل، درّب المكتب أكثر من ٧٠ من المهنيين الصحيين من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، على المجلدات ألف وجيم ودال من مجموعة المواد التدريبية المتعلقة بالعلاج من الارتهان للمخدرات والتي أعدتها الشبكة الدولية لمراكز موارد علاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم (ترينت) التابعة للمكتب، كما دعم وضع الخطة الوطنية الرئيسية لمكافحة المخدرات في البلد.

٩٠- ودعم المكتب زيارة قام بها وفدان رفيعا المستوى من جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا إلى الصين للتعلّم بشأن أفضل الممارسات الرامية إلى زيادة إمكانية الحصول على العلاج الإبدالي بالمؤثرات الأفيونية وخدمات العلاج المعان طبيياً عن طريق صرف الأدوية اللامركزي، بما في ذلك من خلال نقاط الصرف المتنقلة وآلات الصرف المستخدمة حالياً في الصين. ودعم المكتب أيضاً جولة دراسية رفيعة المستوى قام بها مقررّو سياسات وفريق رفيع المستوى معني بإدارة الرعاية الصحية من كينيا وسيشيل، زاروا أوروبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ لتعلّم أفضل الممارسات في مجال العلاج الإبدالي بالمؤثرات الأفيونية في السجون وأساليب توزيع الميثادون البديلة. وفي أعقاب هذه الجولة الدراسية، بدأت سلطات السجون في سيشيل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ تنفيذ برنامجها الأول للعلاج الإبدالي بالمؤثرات الأفيونية في السجون. وسيشيل هي ثاني بلد في أفريقيا يبدأ في تنفيذ برنامج للعلاج الإبدالي بالمؤثرات الأفيونية في السجون. وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، دعم المكتب إجراء تقييم لتعاطي مواد الإدمان في دائرة الشرطة الوطنية في كينيا بهدف استبانة دوافع تعاطي مواد الإدمان والكميات المتعاطاة منها ومعدل تواتر التعاطي وعواقبه على

ضباط الدائرة. وقام بالتصديق على صحة نتائج التقييم وإعلانها المفتش العام لدائرة الشرطة الوطنية، ولجنة دائرة الشرطة الوطنية، والمكتب.

٩١- وفي إثيوبيا، أجرى المكتب، بالتعاون مع معهد الصحة العامة الإثيوبي ووكالة شؤون اللاجئين والعائدين، تقييماً لأوجه ضعف اللاجئين التي تجعلهم عرضة لتعاطي المخدرات، وأجرى في عام ٢٠١٨ استعراضاً لبيئة القوانين والتشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بمن يتعاطون المخدرات والخدمات الصحية والاجتماعية المقدمة لهم، بغية موازنة النهج المتبع مع المعايير الحكومية.

جيم- فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز

٩٢- يشكل العلاج الإبدالي بالمؤثرات الأفيونية أحد التدخلات الأساسية في المجموعة الشاملة من الخدمات التي تقدم إلى متعاطي المخدرات. وقد حُدِّدت وضعية برنامج العلاج الإبدالي بالمؤثرات الأفيونية في كينيا بحيث يكون مدخلاً لتعاطي المخدرات لتمكينهم من الالتحاق ببرامج الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية، بغية ضمان أن يكون العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية ورعاية المصابين به في صميم هذا التدبير من تدابير التصدي. ويُقدَّر أن معدل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات بالحقن في كينيا يبلغ ١٨,٣ في المائة. كما أن نحو ١١,٥ في المائة ممن يتعاطون المخدرات أو يتعاطونها بالحقن الخاضعين للعلاج الإبدالي بالمؤثرات الأفيونية في كينيا مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد استهلكت كينيا استراتيجية "الاختبار والعلاج" في عام ٢٠١٧، وشهد ذلك العام التحاق نسبة تصل إلى ٩٤,٥ في المائة من جميع متعاطي المخدرات أو متعاطيها بالحقن الذين ثبتت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية ببرامج الرعاية والعلاج. وعزز برنامج العلاج الإبدالي بالمؤثرات الأفيونية الالتزام بالعلاج بمضادات الفيروسات الرجعية تعزيزاً كبيراً، إذ لا يزال ٩٤ في المائة من الملتحقين ببرامج الرعاية يتلقون هذا العلاج حتى الآن.

٩٣- وتعاون المكتب مع الجهات المعنية، بما فيها الوكالة الوطنية لمكافحة الأيدز في نيجيريا، لإجراء تقييم للحالة والاحتياجات فيما يتعلق بمعدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والسل والتهاب الكبد B وC وتعاطي المخدرات وعوامل الخطر ذات الصلة في ١٢ سجناً في نيجيريا، بهدف نشره في تقرير.

٩٤- وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، أجرت السلطات دراسة استقصائية أولية استعداداً لإجراء تقييم وطني للحالة والاحتياجات فيما يتعلق بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد B وC والسل وتعاطي المخدرات في السجون في ليبيا. وفضلاً عن ذلك، استصدر التصريح الأخلاقي اللازم لإجراء الدراسة الاستقصائية المقترحة في هذا الصدد في السجون في غانا. وقدمت أدوات الدراسة الاستقصائية والبروتوكول الخاص بها بغية الحصول على التصريح الأخلاقي في ليبيا.

٩٥- وفي نيجيريا، أُجريت في الفترة ١٢-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ دراسة تجريبية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وحالة الخدمات الصحية في السجون النيجيرية، أسفرت عن تقرير يتضمّن تحليلاً شاملاً لنتائج الدراسة الاستقصائية التجريبية. ونُفذ تدريب على جمع البيانات في أبوجا في الفترة ٢٦-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ونفذ المكتب القطري للأمم المتحدة في

نيجيريا أيضا دورة تدريبية بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ورعاية المصابين به وبشأن التوعية بالوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج متعاطيها ورعايتهم، لفائدة منظمات المجتمع المدني.

٩٦- وفي الجنوب الأفريقي، عمل المكتب بشراكة وثيقة مع المنتدى البرلماني التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورابطة الخدمات الإصلاحية الأفريقية والشبكة الأفريقية للشراكة بشأن الأيدز وفيروسه داخل السجون، من أجل ترويج السياسات الإقليمية الممتثلة لمعايير الأمم المتحدة الدنيا المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لتزلاء السجون.

٩٧- وعقدت الشبكة الأفريقية للشراكة بشأن الأيدز وفيروسه داخل السجون الاجتماع الحادي عشر للجنتها التوجيهية. وأُنجز استعراض الدستور، وأيدت اللجنة بالإجماع الدستور المعدل حديثاً، الذي دخل حيز النفاذ بالتوقيع عليه في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨.

٩٨- ودعم المكتب تنقيح السياسات والتشريعات على الصعيد الوطني. ففي ملاوي، صاغت اللجنة القانونية مبادئ توجيهية جديدة لإصدار الأحكام قُدمت إلى وزارة العدل لكي يستعرضها مجلس الوزراء. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، دعم المكتب وضع خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات للخدمات الصحية في السجون بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والسل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، واعتمدت دائرة السجون في البلد الخطة رسمياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي زامبيا، دعم المكتب في نيسان/أبريل ٢٠١٨، بالشراكة مع لجنة تطوير القانون في زامبيا، عقد اجتماع رفيع المستوى للتوعية بقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد "نيلسون مانديلا") لفائدة قيادات قطاع العدالة الجنائية. وفي ليسوتو، دعم المكتب دائرة المرافق الإصلاحية في البلد في استعراض قانون المرافق الإصلاحية لسنة ٢٠١٦. وبالرغم من أن قانون المرافق الإصلاحية صدر حديثاً فقد تبين أن به ثغرات تجعله غير ممثل لقواعد نيلسون مانديلا. وفي ملاوي، أُجريت في الفترة ١٨-٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ دراسة استقصائية أساسية بهدف تقييم مدى امتثال دائرة السجون في البلد لقواعد نيلسون مانديلا، باستخدام القائمة المرجعية التي وضعها المكتب.

٩٩- وأجري في زامبيا، عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه، تقييم لتنفيذ المجموعة الشاملة المكوّنة من ١٥ تدخلاً رئيسياً للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم وتقديم الدعم لهم في السجون، في ١٠ مرافق إصلاحية كبيرة. وتشير النتائج التي خلص إليها التقرير إلى أن دائرة المرافق الإصلاحية في زامبيا تمثل امتثالاً جيداً للتدخلات المتعلقة باختبارات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المشورة بشأنه وتوفير العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية. إلا أن البيئة التنظيمية لا تزال تشكل عائقاً أمام توزيع مستلزمات الوقاية وعناصر الحد من الضرر التي تشتمل عليها المجموعة الشاملة.

١٠٠- وفي ليسوتو، دعم المكتب عقد اجتماع توعية للإدارة العليا لدائرة المرافق الإصلاحية بشأن مبادئ الأمم المتحدة المعيارية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والأيدز والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، مع التركيز على النساء والمراهقين من نزلاء السجون (في ليربي في عام ٢٠١٨).

١٠١- وفي زمبابوي، تلقى ٢٨ ممرضاً في دائرة السجون والمرافق الإصلاحية في زمبابوي تدريباً على الاختبار السريع للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (في موتاري في عام ٢٠١٨). وفي أنغولا،

نُظمت جلسات لتدريب المديرين على الاختبار السريع للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المشورة بشأنه لفائدة مرضين عاملين في السجون (في لوبيتو وبنغويلا، في عام ٢٠١٨).

١٠٢- وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، قدّم المكتب الدعم لحمسة مندوبين من زامبيا وزمبابوي وليسوتو وملاوي وناميبيا بهدف تمكينهم من المشاركة في اجتماع فريق خبراء عُقد في فيينا بشأن إعداد دليل تقني حول الوقاية من العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل في السجون. ويرمي هذا الدليل إلى تقديم الدعم للبلدان في توفير خدمات عالية الجودة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والصحة الجنسية والإنجابية للنساء في السجون، وضمان عدم حدوث إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين النساء وأطفالهن في السجون.

١٠٣- وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أجرى المكتب تقييما لمدى توافر المجموعة الشاملة من خدمات فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية في السجون، وإمكانية الحصول عليها، وقدّم الدعم فيما يتعلق بوضع خطة استراتيجية للخدمات الصحية في السجون بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والسل للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٣.

دال - التوافر

١٠٤- في نيجيريا، تحققت عدّة إنجازات هامة فيما يتعلق بتوافر الأدوية اللازمة للأغراض الطبية. وتشمل هذه الإنجازات إعلان سياسة صحية وطنية بشأن الأدوية الخاضعة للمراقبة، والمبادئ التوجيهية الوطنية لتحديد الكميات المطلوبة من العقاقير المخدرة وتقدير الاحتياجات المطلوبة من المؤثرات العقلية والسلائف للأغراض الطبية والعلمية. كما دعم مشروع مكافحة المخدرات في نيجيريا عقد اجتماعات إقليمية لنشر المعلومات في كل من المناطق الجغرافية-السياسية الست المحددة في هذه السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، نُقحت مناهج كليات الطب لكي تتضمن موضوع الاستخدام الرشيد للأدوية الخاضعة للمراقبة، ونُقحت أيضا أدوات حفظ السجلات المستخدمة بشأن الأدوية الخاضعة للمراقبة والمؤثرات العقلية والسلائف، في سياق التحضير لإجراء دراسة استقصائية وطنية في المستقبل.